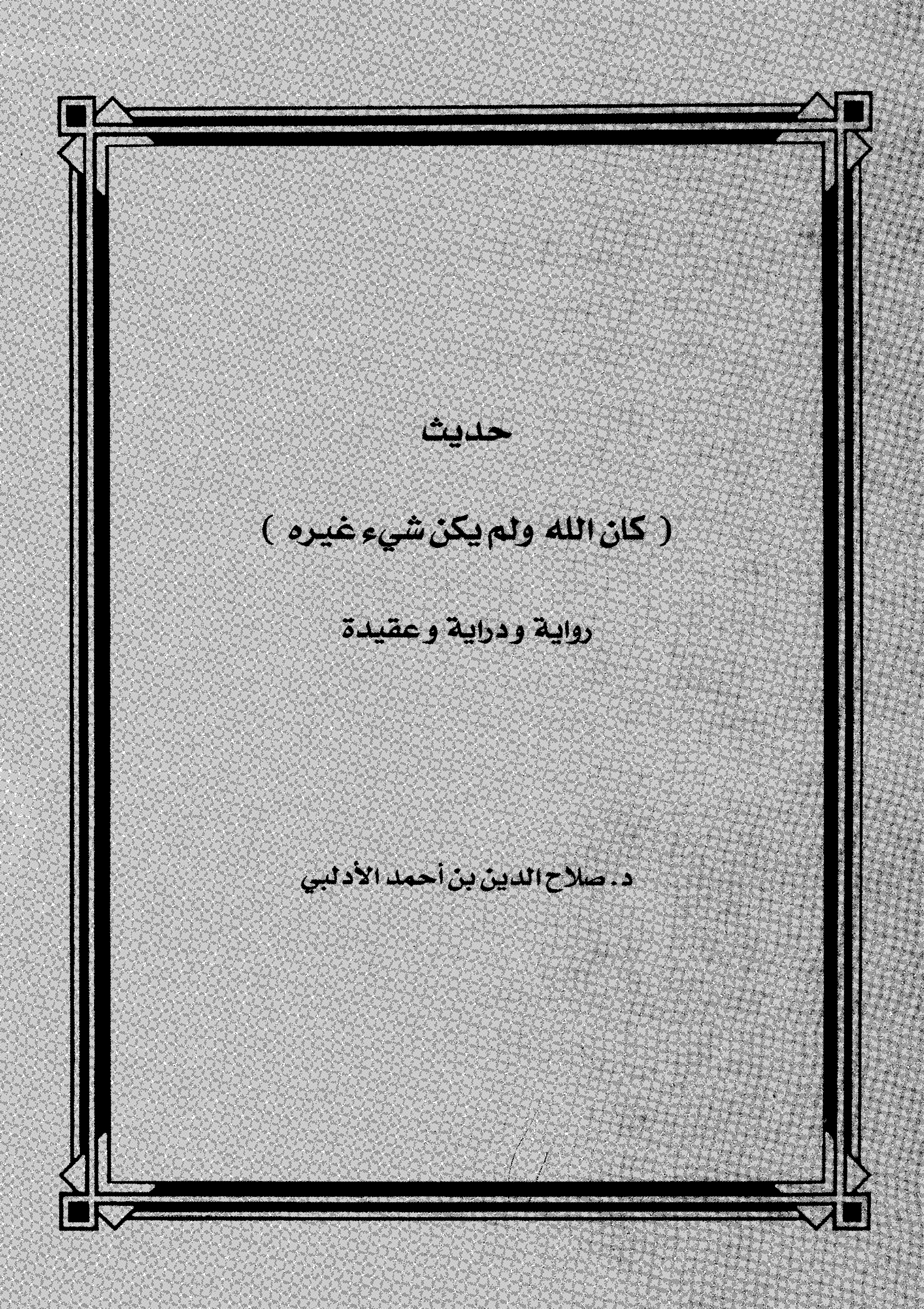


حديث

(كان الله ولم يكن شيء غيره)

رواية ودراية وعقيدة

د. صلاح الدين بن أحمد الأدلبي

نبذة تعريفية بالبحث

من المعلوم عند علماء العقيدة أن علماء المسلمين أجمعوا على أن الله سبحانه وتعالى هو الخالق ، وأن ما سواه مخلوق ، وأن الله هو خالقه ، سواء في ذلك العرش فما دونه.

وهذا يعني أن الله سبحانه كان قبل أن يخلق العرش وما سواه، وكان جل جلاله ولم يكن شيء غيره، فلا شيء معه،ولا شيء قبله. لكن شذ بعض العلماء وخالف في أن الله سبحانه وتعالى كان ولم يكن شيء غيره، فهو يثبت أنه كان ولم يكن شيء قبله،ويردّ أنه كان ولم يكن شيء معه.

ومن المعلوم أن الإمام البخاري رحمه الله روى في صحيحه حديث عمران بن حصين رضي الله عنه من طريقين بلفظين ، أحدهما (كان الله ولم يكن شيء غيره) ، والآخر (كان الله ولم يكن شيء قبله).

واللفظان عند الجمهور صحيحان في المعنى،وهم قائلون بهما كليهما وتمسك المخالف بالثاني، وزعم أن اللفظ الأول ليس من قول النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه من باب الرواية بالمعنى، فإن كان اللفظ الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم هو الثاني فهذا لا يضيرهم، لأنهم قائلون بمقتضى اللفظين جميعاً، وإذا كان الثابت عنه صلى الله عليه وسلم هو الأول فإنه يكون برهاناً ساطعاً لصحة مذهبهم ، وحجة قاطعة على فساد مذهب خصمهم.

فماذا تقول الدراسة الحديثية في ترجيح أحد اللفظين؟حتى نَلزَم ما ثبت عن نبينا صلى الله عليه وسلم، ففي قوله الحكمة،وفي هديه الشفاء.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن سيدنا محمداً عبده ورسوله وصفيه ومجتباه، من يطع الله ورسوله فقد هدي ورشد، ومن يعص الله ورسوله فقد ضل وغوى، ولا يضر إلا نفسه.

أما بعد :

فمن المعلوم الواضح أن علماء المسلمين كانوا يحتجون في محاوراتهم في مسائل المعتقدات بالأدلة العقلية والنقلية، وقد يستدلون بالمعقول تارة ، وبالمنقول تارة أخرى، ويرون أن دلالة العقل القطعية لا تختلف مع دلالة النصوص القطعية ، لأن الحقائق يعضد بعضها بعضاً، ويستحيل أن يناقض بعضها بعضاً. ومن المعلوم أن المسائل الأساسية الكبرى في العقيدة ليست محل خلاف بين علماء المسلمين، وإنما وقع الاختلاف عند الخوض في تكييف تلك المسائل، أو عند مجاوزتها إلى المسائل الفرعية في العقيدة ، وليتهم لم يخوضوا في تكييفها تجنيباً للأمة من شرور الانقسام والتفرق.

ومن المسائل التي اخُتلف فيها: هل كان الله تعالى وحده في الأزل ولا شيء معه مطلقاً فلا عرش ولا أي مخلوق؟؟ أو أن الله تعالى الذي خلق العرش كان قد خلق قبله عرشاً آخر وخلق قبله عرشاً آخر إلى ما لانهاية بحيث إن العرش حادث بأفراده قديم بنوعه؟؟!

كلام العلماء مصرح بالأول، بل ينقل ابن حزم رحمه الله تعالى

اتفاق العلماء على ذلك[1]، وخالف في هذه المسألة ابن تيمية رحمه الله[2] ومن تابعه عليها كابن أبي العز [3]، ولم ينقل أحد عن أي عالم من علماء المسلمين قبل ابن تيمية أنه قال بمثل قوله، حتى هو نفسه لم ينقل ذلك - فيما علمت- عن أحد سبقه، لا من السلف ولا من الخلف.

والمسألة بأدلتها العقلية في كتب العقائد، ويهمنا -هنا- ما الذي نقل من أدلة هذه المسألة عن المصطفى عليه الصلاة والسلام. فمن الأدلة النقلية المؤيدة بالحجج العقلية قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (كان الله ولم يكن شيء غيره)[4]

ولكن حيث إن هذا الحديث روي بلف آخر وهو (كان الله ولم يكن شيء قبله)[5]، فإن المخالف للجمهور قد تمسك بهذا اللفظ ليرد اللفظ الآخر، فالثاني لا يتعارض مع مذهبه، بخلاف الأول، ولذلك فقد بذل قصارى جهده لإثبات أن اللفظ الأول ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه من تصرف الرواة من باب الرواية بالمعنى حسب ظن الراوي. لذا كان لابد من عرض كلاً منهما ثم تتبع طرق هذا الحديث لمعرفة اللفظ الراجح من حيث الدراسة الحديثية.

وقبل هذا العرض والتتبع لابد من معرفة منهج أئمة الحديث في الترجيح إذا اختلفت الروايات.

منهج المحدثين في الترجيح بين الروايات المختلفة

إذا اختلفت روايات الحديث فإن المحدثين يرجحون الرواية التي

---

(١) انظر : مراتب الإجماع لابن حزم: ص١٦٧.

(٢) انظر : نقد مراتب الإجماع لابن تيمية (ص١٦٨)

(٣) انظر : شرح العقيدة الطحاوية (١/ ١١٥).

(٤) انظر : تخريج روايات الحديث فيما يأتي.

(٥) انظر : تخريج روايات الحديث فيما يأتي.

رواها الأكثر من الثقات عدداً، أو الأشد ضبطاً وإتقاناً، فإذا استوت الروايات رجحوا بقرينة من القرائن.

سأل عباس الدوري يحيى بن معين فقال له: إذا اختلف وكيع وأبو معاوية في الأعمش؟؟. فقال: يكون موقوفاً حتى يجيء من يتابع أحدهما[1].

- روى الإمام البخاري في صحيحه حديثَ جملِ جابر رضي الله عنه الذي كان قد أعيى وبيعِهِ إياه من رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي بعض طرقه أن جابراً قال: (فاستثنيت حُمْلانه إلى أهلي)، وفي بعض طرقه أنه قال: (أفقرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ظهره إلى المدينة)، ثم علق البخاري رحمه الله بقوله: الاشتراط أكثر وأصح عندي[2].

- وعلق ابن حجر في شرح هذا الحديث قائلاً: وما جنح إليه المصنف من ترجيح رواية الاشتراط هو الجاري على طريقة المحققين من أهل الحديث. ثم نقل عن ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى أنه قال: إذا اختلفت الروايات وكانت الحجة ببعضها دون بعض توقف الاحتجاج بشرط تعادل الروايات، أما إذا وقع الترجيح لبعضها بأن تكون رواتها أكثر عدداً أو أتقن حفظاً فيتعين العمل بالراجح، إذ الأضعف لا يكون مانعاً من العمل بالأقوي، والمرجوح لا يمنع التمسك بالراجح.[3]

- وسئل الإمام الدارقطني عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات؟ فقال: يُنظر ما اجتمع عليه ثقتان فيحكم بصحته،... ويُحكم لأكثرهم حفظاً

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر (١١/١٢٧)

(٢) صحيح البخاري(٥/ ٣٧٠) كتاب الشروط، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة فالرواية الأولى تفيد اشتراط جابر ظهر الراحلة حتى يصل إلى المدينة، أما الرواية الثانية فتفيد أن روسل الله صلى الله عليه وسلم قد أفقهره ظهرها، زي وهبه منفعة الظهر تبرعاً، دون اشتراط.

(٣) فتح الباري (٥/ ٣٧٦).

وثبتاً على من دونه.[1]

- ونقل الحافظ ابن حجر عن الحافظ العلائي رحمهما الله تعالى أنه قال في بحث اختلاف الروايات: تقدم القول أن المختلفين إما أن يكونوا متماثلين في الحفظ والإتقان أو لا ، فالمتماثلون إما أن يكون عددهم من الجانبين سواء أو لا، فإن استوى عددهم مع استواء أوصافهم وجب التوقف حتى يترجح أحد الطريقين بقرينة من القرائن، . . ،وإن كان أحد المتماثلين أكثر عدداً فالحكم لهم على قول الأكثر.[2]

- فقد تبين من كلام يحيى بن معين والبخاري والدارقطني وابن دقيق العيد والعلائي وابن حجر أنه إذا اختلفت روايات الحديث فالرواية التي لها الرجحان هي الرواية التي رواها الأكثر عدداً من الثقات والأكثر حفظاً.

وغير خاف أن من أعظم قرائن الترجيح أن تجيء الرواية من غير طريق الرواة الذين اختلفوا في اللفظ ومن غير طريق شيخهم الذي اختلفوا عليه: باللفظ الموافق لما رواه بعض أولئك الرواة ، فهذا التوافق دليل على صحة ذلك اللفظ. وكل من وقف على كلام أئمة المحدثين في الترجيح بين روايات الحديث الواحد يعلم أنهم يرجعون إلى جمع طرق الحديث، ثم يرجحون الرواية التي اتفق عليها معظم الرواة عن شيخهم، وخاصة إذا وافقت رواية من روى الحديث عن شيخ شيخهم من أقران شيخهم، أما الرواية التي انفرد بها بعض من روى الحديث عن ذلك الشيخ ، ولم يتابع عليها فهي عندهم -مع المخالفة- معلومة ، ومع عدم المخالفة: من باب الرواية بالمعنى.

---

(١) سؤالات السلمي للدارقطني: ص١٥٤. وانظر : النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر(٢/ ٦٨٩). وقد أخطأ محقق النكت إذ عزا النص لسؤالات السهمي رغم اتفاق النسخ المخطوطة على كلمة (السلمي).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (ص٧٧٨).

كلام ابن تيمية في ترجيح رواية (ولم يكن شيء قبله):

قال ابن تيمية يرد على ابن حزم في نقله اتفاق العلماء على أن الله تعالى كان ولم يكن شيء معه: وأعجب من ذلك حكايته الإجماع على كفر من نازع أنه سبحانه لم يزل وحده ولا شيء غيره معه، ثم خلق الأشياء كما شاء ، ومعلوم أن هذه العبارة ليست في كتاب الله ، ولا تنسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل الذي في الصحيح عنه حديث عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم (كان الله ولا شيء قبله ، وكان عرشه على الماء ، وكتب في الذكر كل شيء) . . . ، وروى هذا الحديث في البخاري بثلاثة ألفاظ ، روي (كان الله ولا شيء قبله)، وروي (ولا شيء غيره) ، وروي (ولا شيء معه) ، والقصة واحدة ، ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما قال واحداً من هذه الألفاظ ، والآخران رويا بالمعنى، وحينئذ فالذي يناسب لفظ ما ثبت عنه في الحديث الآخر الصحيح أنه كان يقول في دعائه (أنت الأول فليس قبلك شيء ، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء). ، فقوله في هذا (أنت الأول فليس قبلك شيء) يناسب قوله (كان الله ولا شيء قبله) ، . . . وهذا الحديث لو كان نصاً فيما ذكر فليس هو متواتراً، فكم من حديث صحيح ومعناه فيه نزاع كثير ، فكيف ومقصود الحديث غير ما ذكر؟! ولا نعرف هذه العبارة عن الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فكيف يدعى فيها إجماع؟[1]! . وانتهى كلام ابن تيمية رحمه الله.

لابد قبل الخوض في معنى الحديث ودلالته من مراجعة حديثية للألفاظ التي وردت بها رواياته:

١ - لقد أحسن ابن تيمية رحمه الله في قوله(والقصة واحدة،

(١) نقد مراتب الإجماع لابن تيمية ص١٦٨-١٧٠ . وفي نشرة دار الآفاق الجديدة: ص٢٢١-٢٢٢ .

ومعلوم أن النبي صلـى الله عليه وسلم إنما قال واحـداً من هذه الألفاظ ، والآخران رويا بالمعنى).

٢ - لقد وهم ابن تيمية رحـمه الله في قوله(وروي هذا الحديث في البخـاري بثلاثة ألفـاظ ، روي كان الله ولا شيء قـبله، وروي ولا شيء غيره، وروي ولا شيء معه). لأن المروي في صحيح البخاري هو اللفظان الأولان من هذه الثلاثة،كما سيتضح من تخريج طرق الحديث ، أما رواية (كان الله ولا شيء مـعه) فلم أقف عليهـا في شيء من طرق الحديث، لا في صحيح البخـاري ولا في غيره ، مع أنني خرجته من أكـثر من عشرين مصدراً من مصادر السنة النبوية.

٣ - اخـتلفت ألفـاظ روايات هذا الحـديث، فلا بد من بـذل الجهـد لمعرفة الرواية الراجحة، فما السبيل إلى ذلك؟

مسلك ابن تيمية في ترجيح إحدى روايات الحديث:

لجأ ابن تيمية إلى ترجيح اللفظ الذي يناسبه لفظ حديث آخر ، ولذا فإنه يقـول «فقوله فـي هذا أنت الأول فليس قبلك شيء يناسب قـوله كان الله ولا شيء قـبله». لكن لا عـلاقة للـمناسبـة بين لفظ إحـدى الروايات وبين لفظ حديث آخر بترجيح هذه الرواية على غيرها، ولا دلالة في ذلك إذا لم يكن ذلك الحـديث الآخـر مؤيداً لهـذه الرواية التي يراد ترجـيـحهـا ومعـارضاً لسواها،وحـيث كان هذا مفقـوداً هنا فلا يمكن اعـتباره مرجـحاً لرواية«ولم يكن شيء قبله».

مسلك ابن حجر في ترجيح إحدى روايات الحديث:

أمـا ابن حجـر العسـقلاني رحـمـه الله فقـد لجأ إلى طريق آخـر في ترجـيح رواية على أخـرى، وذلك بتـرجيـح اللفظ الذي يجـمع المعنيين ، دون الذي ينفرد بأحدهما، فرواية (ولم يـكن شيء غيره) تفيد أنه لم يكن

شيء لا معه ولا قبله، ورواية (ولم يكن شيء قبله) تنفي وجود شيء قبله ولا تتعرض لوجود شيء معه بنفي ولا إثبات، فالأولى أكثر شمولاً، وهي رواية البخاري في كتاب بدء الخلق من صحيحه، والثانية هي روايته في كتاب التوحيد منه. وفي هذا المعنى يقول ابن حجر أثناء شرحه للرواية الثانية مرجحاً الرواية الأولى: (قوله: «كان الله ولم يكن شيء قبله»: تقدم في بدء الخلق بلفظ «ولم يكن شيء غيره» ، وفي رواية أبي معاوية «كان الله قبل كل شيء» ، وهو بمعنى «كان الله ولا شيء معه»، وهي أصرح في الرد على من أثبت حوادث لا أول لها من رواية الباب ، وهي من مستشنع المسائل المنسوبة لابن تيمية، ووقفت في كلام له على هذا الحديث يرجح الرواية التي في هذا الباب على غيرها، مع أن قضية الجمع بين الروايتين تقتضي حمل هذه على التي في بدء الخلق، لا العكس، والجمع يقدم على الترجيح بالاتفاق)[1]

وهذا ولم يوضح ابن حجر رحمه الله وجه الجمع بين الروايتين ، فمهدت بالتبيين لقوله، ليكون الإيضاح بين يدي القول المنقول عوناً على بيان إغفاله وفهم مرامه. ولكن تقديم الجمع على الترجيح هو في نصين ثبتا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أي في حديثين منفصلين متعارضين والذي بين أيدينا هنا هو روايتان لحديث واحد ، والتردد واقع بين لفظيهما، والثابت منهما هو واحد لا بعينه حتى الآن ، وليس بينهما تعارض لننفصل عنه بالجمع قبل الترجيح. لذا فطريقة الجمع بين الروايتين هنا لا يصح اعتبارها وجهاً من أوجه ترجيح إحداهما على الأخرى.

وهذا لا يعني عند أهل العلم الفاهمين أنني أخالف ابن حجر في ترجيحه، بل في طريقة الترجيح ، ورحم الله أئمتنا إذ يقولون: الطعن في الدليل لا يستلزم الطعن في المدلول.

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٤١٠). وفي طبعة دار الريان (١٣/ ٤٢١)

طرق حديث عمران بن حصين

طريق الأعمش عن جامع بن شداد

روى هذا الحديث من خمسة طرق عن الأعمش بلفظ (كان الله ولم يكن شيء غيره)، هكذا روي عنه من طريق حفص بن غياث [(١)] وأبي عبيدة عبدالملك ابن معن ابن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود [(٢)] وأبي بكر بن عياش [(٣)] ومحمد ابن عبيد [(٤)] وأبي إسحاق الفزاري [(٥)]، كلهم عن

---

(١) حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي الكوفي (١١٧-١٩٥)، وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي وغيرهم، ونسبه أحمد وابن سعد للتدليس، وقال أبوزرعة: ساء حفظه بعدما استقضى. وقال ابن حجر: ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر(انظر: تهذيب التهذيب(٢/ ٤١٥-٤١٨). تقريب التهذيب: ص١٦٣). وروايته رواها البخاري في صحيحه في كتاب بدء الخلق(٦/ ٢٨٦). وفي طبعة دار الريان (٦/ ٣٣١) والبسوي في المعرفة والتاريخ (٣/ ١٩٥). والبيهقي في الاعتقاد (ص٥٥) وابن عساكر في تبيين كذب المفتري (ص٦٦)

(٢) عبدالملك بن معن بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود الكوفي، روى عن الأعمش وغيره، وثقه ابن معين والعجلي. وقال ابن حجر: ثقة(تهذيب التهذيب(٦/ ٤٢٥). تقريب التهذيب: ص٣٦٦٥). وروايته رواها ابن حبان في صحيحه(انظر: الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان لابن بلبان(١٤/ ٧).

(٣) أبوبكر بن عياش الكوفي المقرئ (١٠٠-١٩٣)، قال أحمد: ثقة وربما غلط. وقال العجلي: ثقة وكان يخطئ. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالحافظ عندهم. وضعفه ابن نمير. وقال ابن حجر: ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح. (تهذيب التهذيب: ١٢/ ٣٤-٣٧. تقريب التهذيب: ص٦٢٤)== وروايته رواها الطبراني في المعجم الكبير: ١٨/ ٢٠٣. ومحمد بن عثمان ابن أبي شيبة في العرش: رقم (١)

(٤) محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي الكوفي(١٢٤-٢٠٤)، وثقه ابن معين والنسائي والدارقطني وغيرهم، وقال أحمد: كان يخطئ ولا يرجع عن خطئه. وقال ابن حجر: ثقة(انظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٣٢٧-٣٢٩). تقريب التهذيب: ص٤٩٥). وروايته رواها الطبراني في المعجم الكبير (١٨/ ٢٠٤)

(٥) هو إبراهيم بن محمد بن الحارث الزاري الكوفي، ...-١٨٦، وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم، وقال ابن سعد: ثقة كثير الخطأ في حديثه. وقال ابن حجر: ثقة حافظ(انظر تهذيب التهذيب(١/ ١٥١-١٥٣) تقريب التهذيب: ص٩٢). وروايته رواها الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٤/ ٣٠١). والطبراني في المعجم الكبير(١٨/ ٢٠٤-٢٠٥)وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية: ص١٠-١١. وعثمان الدارمي في الرد على بشر المريسي (ص٨٧). والآجري في الشريعة: (ص١٧٧). والبيهقي في الأسماء

الأعمش [1] عن جامع بن شداد [1] عن صفوان ابن محرز [1] عن عمران ابن حصين[4] رضي الله عنهما.

ورواه أبوحمزة السكري [5] وشيبان بن عبدالرحمن النحوي[6] عن الأعمش بلفظ «كان الله ولم يكن شيء قبله».

والصفات: ص٤٧٨. وابن منده في التوحيد: ١/ ٨٣ و٣/ ١٨٥. وأبوالقاسم الأصبهاني في الحجة: (٢/ ٨٥-٨٦). وابن عساكر في تبيين كذب المفترى: ص٦٦. والفريابي في القدر: رقم ٨٢.

(١) سليمان بن مهران الأعمش الكوفي: (٦١-١٤٧)، قال العجلي والنسائي: ثقة ثبت. واتفق الأئمة على ثقته وإمامته، ووصفه ابن حبان بالتدليس، وقال ابن حجر: ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع، لكنه يدلس(تهذيب التهذيب (٤/ ٢٢٢-٢٢٦). تقريب التهذيب: ص٢٥٤).

(٢) جامع بن شداد المحاربي الكوفي، ...-١١٨، وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة متقن. وقال ابن حجر: ثقة. (تهذيب التهذيب(٢/ ٥٦-٥٧). تقريب التهذيب: ص١٣٧).

(٣) صفوان بن محرز المازني أو الباهلي، ..-٧٤، قال عنه أبو حاتم: جليل. ووثقه ابن سعد والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من العباد. وقال ابن حجر: ثقة عابد(تهذيب التهذيب(٤/ ٤٣٠-٤٣١). تقريب التهذيب: ص٢٧٧)..

(٤) عمران بن حصين رضي الله عنهما، أسلم عام خيبر، وكان صاحب راية خزاعة يوم فتح مكة، وتوفي بالبصرة سنة اثنتين وخمسين، وكان الحسن البصري يحلف بالله ما قدمها راكب خير من عمران بن حصين، وكذا قال ابن سيرين نحوه (تهذيب التهذيب: ٨/ ١٢٥-١٢٦).

(٥) أبو حمزة السكري هو محمد بن ميمون المروزي، ...-١٦٧، قال عنه ابن المبارك: صحيح الكتاب. وقال أحمد: ما بحديثه عندي بأس. ووثقه ابن معين والترمذي والنسائي، وقال ابن عبدالبر: ليس بقوي. قال ابن حجر: ثقة فاضل. (تهذيب الكمال للمزي وحاشية الدكتور بشار عواد معروف: ٢٦/ ٥٤٤-٥٤٩). تهذيب التهذيب(٩/ ٤٨٦-٤٨٧). تقريب التهذيب: ص٥١٠) وروايته رواها البخاري في صحيحه في كتاب التوحيد(١٣/ ٤٠٣)وفي طبعة دار الريان(١٣/ ٤١٤-٤١٥. وابن منده في التوحيد (١/ ٨٤).

(٦) شيبان بن عبدالرحمن النحوي البصري الكوفي، ...-١٦٤، وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي والنسائي، وقال أبو حاتم: حسن الحديث، صالح، يكتب حديثه. قال ابن حجر: ثقة صاحب كتاب. (تهذيب التهذيب: ٤/ ٣٧٣-٣٧٤. تقريب التهذيب: ص٢٦٩). وروايته رواها ابن حبان كما في الإحسان في ترتيب صحيحابن حبان(١٤/ ١١)والبيهقي في السنن(٩/ ٢). وابن عساكر في تبيين كذب المفتري: ص٦٥

ورواه أبو معاوية[1] عن الأعمش بلفظ «كان الله قبل كل شيء».

ورواه أبوعوانه (الوضاح بن عبدالله اليشكري) عن الأعمش بلفظ «كان الله عز وجل لا شريك له»[2]. واللفظان في الروايتين الأخيرتين يوافقان لفظ الرواية الأولى في المعنى.

لقد اختلفت روايات الحديث عند أصحاب الأعمش على ثلاثة ألفاظ، فرواه عنه خمسة بلفظ «كان الله ولم يكن شيء غيره»، ورواه اثنان بلفظ«ولم يكن شيء قبله»، وانفرد واحد بلفظ «كان الله قبل كل شيء».

فالنفس أميل إلى تثبيت ما رواه الخمسة دون ما انفرد به الاثنان أو الواحد ، ولكن من الممكن أن يقال: لعل الرواية بالمعنى كانت من الأعمش نفسه وتلقاها منه أولئك الخمسة في مجلس واحد ، وبالتالي فلا رجحان لروايتهم على رواية الآخرين!

وهنا لابد من البحث لمعرفة هل للحديث طريق آخر غير طريق الأعمش؟!

طريق المسعودي عن جامع بن شداد :

روي هذا الحديث من سبعة طرق عن المسعودي، فرواه خالد بن

---

(١) هو محمد بن خازم الكوفي (١١٣/ ١٩٤)، وثقة العجلي ويعقوب بن شيبة ، وقال النسائي: ثقة في الأعمش. وقال الإمام أحمد: أبو معاوية من أحفظ أصحاب الأعمش، .. مع أن أبا معاوية يخطئ في أحاديث من أحاديث الأعمش. قال ابن حجر: ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش ، وقد يهم في حديث غيره.(العلل ومعرفة الرجال للإمام احمد(١/ ٥٤١) رقم النص ١٢٨١ . تهذيب التهذيب (٩/ ١٣٧-١٣٩). تقريب التهذيب: ص٤٧٥). وروايته رواها الإمام احمد في مسنده(٤/ ٤٣١). والطبري في تاريخه (١/ ٣٨). والطحاوي في شرح مشكل الآثار(١٤/ ٣٠٠). وأبو الشيخ في العظمة(٢/ ٥٧١) والفريابي في القدر : رقم ٨٣

(٢) القدر للفرياني : رقم (٨٤).

الحارث [1] والنضر بن شميل [2]، وعثمان بن عمر بن فارس [3] .

وهم من الرواة عنه قبل اختلاطه وروح بن عبادة [4] وأبو داود الطيالسي [5] ، كلهم عن المسعودي [6] عن جامع بن شداد عن صفوان بن

---

(١) خالد بن الحارث الهجيمي البصري(١٢٠-١٨٦)، قال أحمد: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة. ووثقه ابن سعد وأبو حاتم والنسائي. قال ابن حجر :ثقة ثبت.(تهذيب التهذيب ٣/ ٨٢-٨٣. تقريب التهذيب: ص١٨٦). وروايته رواها النسائي في السنن الكبرى في تفسير سورة هود:٦/ ٣٦٣. وهي في تفسيره :١/ ٥٨٤. وهو من الرواة عن المسعودي قبل اختلاطه. انظر : الكواكب النيرات لابن الكيال: ص٢٩٣).

(٢) النضر بن شميل المازني البصري(١٢٣-٢٠٣، وثقه ابن المديني وابن معين والنسائي . قال ابن حجر : ثقة ثبت(تهذيب التهذيب١٠/ ٤٣٧-٤٣٨. تقريب التهذيب: ص٥٦٢). وروايته رواها الطبري في تفسيره:١٢/ ٤. وفي تاريخه:١/ ٣٨. وهو من الرواة عن المسعودي قبل اختلاطه.(انظر: الكواكب النيرات:ص٢٩٥).

(٣) عثمان بن عمر بن فارس، البصري، ...-٢٠٩، وثقه الإمام أحمد وابن معين وابن سعد والعجلي، وقال أبو حاتم : صدوق، وكان يحيى بن سعيد لا يرضاه. وقال ابن حجر : ثقة ، قيل كان يحيى بن سعيد لا يرضاه.(تهذيب التهذيب:٧/ ١٤٢-١٤٣. تقريب التهذيب:ص٣٨٥). وروايته رواها الطحاوي معطوفة على رواية أبي داود الطيالسي في شرح مشكل الآثار:١٤/ ٣٠١-٣٠٢. وهو من الرواة عن المسعودي قبل اختلاطه(كما في الكواكب النيرات: ص٢٩٤).

(٤) روح بن عبادة، ...-٢٠٧، وثقه ابن معين والبزار، وقال ابن سعد: كان ثقة إن شاء الله. وقال ابن حجر:ثقة فاضل.(تهذيب التهذيب:٣/ ٢٩٣-٢٩٦. تقريب التهذيب:ص٢١١). وروايته رواها ابن خزيمة في التوحيد:ص ٣٧٦ من طريقين عنه. ورواها الحاكم في المستدرك:٢/ ٣٤١ من طريق آخر عنه ، وفيه عن صفوان بن محرز عن بريدة، لكن لا تدفع رواية الحاكم رواية ابن خزيمة، لأن هذه من طريقين ، فهي أثبت.

(٥) هو سليمان بن داود بن الجارود، البصري ١٣٢-٢٠٤، وثقه الإمام أحمد وعمرو بن علي الفلاس والعجلي والنسائي، وقال ابن سعد: كان ثقة وربما غلط. وقال أبو حاتم: صدوق كثير الخطأ. واتهمه يزيد بن زريع والذهبي بالتدليس. وقال ابن حجر: ثقة حافظ غلط في أحاديث (تهذيب التهذيب ٤/ ١٨٢-١٨٦ . تقريب التهذيب ص٢٥٠). وروايته رواها الطحاوي في شرح مشكل الآثار ١٤/ ٣٠١/ ٣٠٢. وهو من الرواة عن المسعودي بعد اختلاطه(كما في الكواكب النيرات: ص٢٨٨، ٢٨٩). ولعله قد سمع منه قبل الاختلاط وبعده ، لأن روايته ههنا موافقة لرواية من رووا عنه قبل الاختلاط.

(٦) هو عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله بن مسعود، ..-١٦٠، وثقه أحمد وابن معين وعلي ابن المديني وابن نمير وابن سعد والعجلي قبل اختلاطه، وقال ابن عمار: كان ثبتاً قبل أن يختلط. قال ابن حجر: صدوق ، اختلط قبل موته. (تهذيب التهذيب ٦/ ٢١٠-٢١٢. تقريب التهذيب: ص٣٤٤).

محرز عن عمران بن حصين، أي بمثل سند الأعمش، ورواه عنه يزيد بن هارون [1]، وهو من الرواة عنه بعد الاختلاط عن جامع بن شداد عن ابن بريدة عن بريدة، ورواه عنه عبدالله بن يزيد المقرئ[2] عن جامع بن شداد عن رجل عن بريدة، كلهم بلفظ «كان الله ولم يكن شيء غيره»، سواء من سمع منه قبل الاختلاط أو بعده.

فالمسعودي يرحمه الله روى الحديث بلفظ «كان الله ولم يكن شيء غيره»، ولم يختلف عليه في لفظه، سواء قبل الاختلاط أو بعده، مما يدل على أنه كان ضابطاً للفظ الحديث، وقد كان ثلاثة رواة من الرواة السبعة الذين رووا عنه هذا الحديث هم ممن نص الأئمة على أنهم من الآخذين عنه قبل الاختلاط، وقد جاءت روايتهم موافقة للرواية المشهورة عن الأعمش سنداً ومتناً، كما جاءت رواية راويين آخرين عنه موافقة لرواية أولئك الرواة، فعلم أنها مما تلقوها عنه قبل الاختلاط. أما رواية الراوي السادس الذي نص الأئمة على أنه روى عنه بعد الاختلاط فجاءت موافقة في المتن مخالفة في السند، سوى اسم شيخ المسعودي وهو جامع بن شداد، وكذلك جاءت رواية الراوي السابع موافقة في المتن مخالفة في السند، فعلم أنها مما تلقاه عنه بعد الاختلاط.

وحاصل الأمر أن عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة المسعودي الذي كان ثقة ثبتاً قبل اختلاطه قد روى الحديث قبل الاختلاط كما رواه

---

(١) يزيد بن هارون الواسطي، ١١٨-٢٠٦، وثقه ابن المديني وابن معين وأبو حاتم وغيرهم. وقال ابن حجر: ثقة متقن عابد.(تهذيب التهذيب ١١/ ٣٦٦-٣٦٩. تقريب التهذيب: ص٦٠٦). وروايته رواها أبو الشيخ في كتاب العظمة ٢/ ٥٧٥. وهو من الرواة عن المسعودي بعد اختلاطه، كما في الكواكب النيرات(ص٢٨٨، ٢٩٧).

(٢) عبدالله بن يزيد العدوي المقرئ، البصري، المكي، ...-٢١٣، وقد قارب المئة من العمر، وثقه ابن سعد والنسائي وابن قانع، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخليلي: ثقة ويتفرد بأحاديث. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن حجر: ثقة فاضل.(تهذيب التهذيب ٦/ ٨٣-٨٤. تقريب التهذيب: ص٣٣٠). وروايته رواها أبو الشيخ في كتاب العظمة: ٢/ ٥٧٧)

الأعمش -في الرواية المشهورة عنه- سنداً ومتناً، أي بلفظ «كان الله ولم يكن شيء غيره» وبسنده نفسه، وقد كان-رحمه الله تعالى- جازماً بهذا اللفظ حتى بعد أن اختلط والتبس عليه جزء من السند، أما المتن فرواه كل الرواة عنه بلفظ واحد دون لبس أو اشتباه، فروايته مؤيدة للفظ الذي رواه أكثر الرواة عن الأعمش ومؤكدة له، وتبين بها أن هذا هو أصل الفظ في رواية الحديث، وأن من رواه بغير هذا اللفظ فإنما وقع له هذا التغيير من باب الرواية بالمعنى.

ورود شاهد عن صحابي آخر يؤيد الرواية المشهورة

ومما يزيد هذا اللفظ «ولم يكن شيء غيره» تأكيداً على تأكيد وروده عن صحابي آخر هو نافع بن زيد الحميري أحد رجال وفد اليمن الذين خاطبهم النبي صلى الله عليه وسلم بهذا الحديث، أخرجه عنه ابن شاهين في الصحابة ، من طريق زكريا بن يحيى بن سعيد الحميري، عن إياس بن عمرو الحميري، عنه لكن في السند إليه عدة مجاهيل كما قال ابن حجر[1]، وهذا لا ينفي أن تكون هذه الرواية مؤكدة لثبوت اللفظ الذي أطبقت عليه معظم الروايات.

الترجيح بين طرق حديث «كان الله ولم يكن شيء غيره».

لو لم يكن بين أيدينا إلا طريق الأعمش عن جامع بن شداد فإن كلام أئمة المحدثين يقتضي أن يكون اللفظ الذي رواه خمسة عن الأعمش هو الراجح، وهو«كان الله ولم يكن شيء غيره»، وأن يكون اللفظ الذي رواه اثنان عن الأعمش مرجوحاً، وهو «كان الله ولم يكن شيء قبله»، ويُحمل على أنه من باب الرواية بالمعنى، أما اللفظ الذي انفرد به واحد عن الأعمش فلا محيد عن اعتباره مرجوحاً وحمله على باب الرواية

---

(١) انظر : أسد الغابة لابن الأثير (٥/ ٩). الإصابة لابن حجر (٦/ ٢٢٥).

بالمعنى كذلك، وهو «كان الله قبل كل شيء»[1]

وقد قدمت أقوال بعض أئمة المحدثين في منهج الترجيح، وهم يحيى بن معين والبخاري والدارقطني وابن دقيق العيد والعلائي وابن حجر العسقلاني.

فإذا قلنا -تنزلاً- بتعادل الطرق عن الأعمش وتساقطها لأنه قد اختُلف عليه فيها فلا يبقى أمامنا سوى طريق المسعودي عن جامع بن شداد ، وهو صحيح غاية في الصحة من طريق الذين رووه عن المسعودي قبل اختلاطه، ولفظه «كان الله ولم يكن شيء غيره» ، فهذا هو الثابت إسناداً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس فيه اختلاف على رواية أصلاً.

ولا يخفى أننا لو تطلبنا قرينة من قرائن الترجيح بين الألفاظ المروية عن الأعمش فرواية المسعودي من أعظم قرائن الترجيح، إذ هي من غير طريق الرواة الذين اختلفوا على الأعمش في لفظ الحديث، أي من غير طريق الأعمش أصلاً ، وقد جاءت رواية المسعودي موافقة لأحد الألفاظ المروية عن الأعمش، فهي قرينة مرجحة، وكون ذلك اللفظ هو ما اتفق عليه معظم الرواة عن الأعمش يعد كذلك قرينة مرجحة، وهكذا تكون قرائن الترجيح قد اتفقت على لفظ واحد، والحمد لله.

---

(١) وقول ابن حجر عن هذا الراوي «احفظ الناس لحديث الأعمش» كما تقدم في ترجمته لا يصح اعتباره مرجحاً لرواية أبي معاوية على رواية غيره لأمرين: أحدهما أن ابن حجر لم ينقله عن أحد من قدماء نقاد الحديث، ثم هو مخالف لقول الإمام أحمد رحمه الله عن أبي معاوية إنه من احفظ اصحاب الأعمش وإنه يخطيء في أحاديث من أحاديث الأعمش، وقد تقدم هذا في ترجمته ، والأمر الآخر أن أبا معاوية انفرد هنا بلفظ لم يتابعه عليه أحد السبعة الآخرين الذين شاركوه في رواية أصل الحديث. ثم إننا لو أخذنا بهذا اللفظ فإنه حجة لمذهب الجمهور لأنه يثبت أن الله تعالى كان قبل كل شيء، ويتضمن نفي أن يكون مع الله شيء، بخلاف رواية«كان الله ولم يكن شيء قبله» التي تنفي أن يكون قبل الله شيء، ولا تنفي أن يكون مع الله شيء.

حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما

(١) كان الله ولم يكن شيء غيره
(٢) كان الله ولم يكن شيء قبله
(٣) كان الله قبل كل شيء
* خلل في أسماء بعض رجال الإسناد

عن عمران بن حصين

عن صفوان بن محرز

عن جامع بن شداد

عن الأعمش

(١)
بن غياث
وعبد الملك بن معن
وابوبكر بن عياش
ومحمد بن عبيد
وأبو إسحاق الفزاري

(٢)
أبو حمزة السكري
وشيبان بن عبدالرحمن

(٣)
أبو معاوية

(١)
عن المسعودي
خالد بن الحارث حفص
والنضر بن شميل
وعثمان بن عمر بن فارس
وروح بن عبادة
وابوداود الطيالسي
ويزيد بن هارون*
وعبدالله بن يزيد المقرئ*

خلاصة البحث: الرواية الراجحة هي التي تحمل الرقم(١)، والرواية المرجوحة هي التي تحمل الرقم(٢) أو (٣)

أقوال العلماء في نفي وجود شيء من الأشياء مع الله تعالى في الأزل:

المعروف عن العلماء أنهم رووا هذا الحديث وعملوا برواياته كلها ، ومنها الرواية باللفظ الذي تتابع عليه معظم الرواة ، وهو «كان الله ولا شيء غيره» ، وهذه بعض النصوص عنهم:

قال يزيد بن هارون -وهو أحد الأعلام الحفاظ المشاهير المتوفى سنة ٢٠٦- عن الله تعالى وأزليته: أي ليس معه شيء.[١]

وقال الإمام الحافظ ابن حبان في صحيحه: ذكر الإخبار بأن الله جل وعلا كان ولا شيء غيره. ثم قال: كان ولا زمان ولا مكان[٢].

وقال الإمام الحافظ البيهقي: وقوله «كان الله ولم يكن شيء غيره» يدل على أنه لم يكن شيء غيره، لا الماء والعرش ولا غيرهما[٣].

وقال البيهقي كذلك: لأن الله تعالى لم يخلق في الأزل ، ثم خلق[٤].

وقال الإمام الحفاظ ابن عبدالبر: وقد صح في المعقول وثبت بالواضح من الدليل أن الله تعالى كان في الأزل لا في مكان.[٥]

وقال الإمام البغوي: كان الله خالقاً، ولا مخلوق، وربا ، ولا مربوب، ومالكاً ، ولا مملوك.[٦]

---

(١) انظر: سنن الترمذي (٥/٢٦٩) ، تفسير سورة هود.

(٢) انظر : الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان(١٤/٧ ، ١٠)

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي: ص(٣٧٥-٣٧٦) ومثله في الاعتقاد كذلك للبيهقي، وأضاف فيه قوله: وكل ذلك أغيار(الاعتقاد: ص٥٦)

(٤) شعب الإيمان للبيهقي (١/١٤٣)

(٥) التمهيد لابن عبدالبر (٧/١٣٦)

(٦) شرح السنة للبغوي (١/١٧٩)

ونقل ابن حزم رحمه الله اتفاق العلماء على هذا فقال: اتفقوا أن الله -عزوجل وحده لا شريك له- خالق كل شيء غيره، وأنه تعالى لم يزل وحده ولا شيء غيره معه، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء[1].

غمز الحديث بعدم التواتر:

تقدم في مبحث «كلام ابن تيمية في ترجيح رواية ولم يكن شيء قبله» أنه رحمه الله قال عن حديث عمران بن حصين: «وهذا الحديث لو كان نصاً فيما ذكر فليس هو متواتراً».

هذا غمز للحديث بسبب عدم التواتر، فهل يصح أن ترد الأحاديث النبوية وتهمل دلالتها بمثل هذا؟!

قائل هذا الكلام رجح اللفظ المرجوح دون أن يشعر، وكأنه خشي أن يثبت عند المحدثين خلاف ما رجحه، فأراد أن يدفع دلالة هذا الحديث أصلاً كي لا تكون حجة عليه!!

لقد تبين من تخريج هذا الحديث ودراسة سنده أنه لا مطعن في اتصال سنده، ولا مغمز فيمن تفرد به من رواته، وأن الصحيح الثابت من ألفاظه هو «كان الله ولم يكن شيء غيره». وإذا كان الحديث بهذه الدرجة من الصحة فإنه لا يجوز لأحد رده ولو كان آحادياً، إلا إذا خالف دلالة آية من كتاب الله تعالى أو حديث أثبت منه أو ما يرجع إلى هذين الأصلين.

وحيث إن الذي مهد القول لرده لم يات بآية قرآنية مخالفة له في الدلالة، ولا حديث أثبت منه، حتى ولا أقل منه ثبوتاً، ولا بدليل يرجع إلى هذين الأصلين، فقوله هو المردود. بل آيات القرآن الكريم مؤكدة لمعنى الرواية الراجحة التي تثبت صحتها حسب منهج المحدثين، والتي قد يمهد بعضهم القول لرد الحديث أصلاً خشية ثبوتها.

---

(١) مراتب الإجماع لابن حزم: ص١٩٣. وفي طبعة أخرى (١٦٧)

فمن تلك الآيات الكريمة قوله تعالى: ﴿ هو الأول والآخر والظاهر والباطن﴾ [1]. ووجه الاستدلال أن الله تعالى هو الأول، ووصفه بالأول يعني أنه لم يكن قبله شيء، ولم يكن معه شيء ، لأنه لو كان معه شيء فإن الأولية غير متحققة له وحده، أي سبحانه وتعالى وحده ولم يكن شيء غيره. ومنها قوله تعالى: ﴿ ثم استوى على العرش﴾ [2]. أخبر سبحانه وتعالى في هذه الآية أنه استوى على العرش بعد أن لمن يكن مستوياً عليه، أي إن الاستواء على العرش كان بعد أن لم يكن ، بخلاف قول القائل بقدم الاستواء، وإذا كان الله تعالى ولا عرش فغير العرش من باب أولى، فثبت أن الله تعالى كان ولم يكن شيء غيره.

إشكال وجواب:

قد يقول قائل: أليس أكثر أهل الحديث إنما يروون هذا الحديث بلفظ «كان الله ولم يكن شيء قبله»؟! فكيف تزعم أن الراجح غير ذلك؟!!

أقول: قال ابن تيمية رحمه الله: «وكان أكثر أهل الحديث إنما يروونه بلفظ القبل كان الله ولا شيء قبله، مثل الحميدي والبغوي وابن الأثير وغيرهم» [3]. هكذا قال رحمه الله وغفر له ، وفي هذا نظر.

لقد ذكر الحميدي في الجمع بين الصحيحين [4] والبغوي في مصابيح السنة [5] وابن الأثير في جامع الأصول [6] وكذا الخطيب التبريزي في مشكاة

---

(١) سورة الحديد ، الآية ٣

(٢) سورة الحديد، الآية ٤

(٣) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية(١/ ٥٨٩) . مجموع فتاوى ابن تيمية(١٨/ ٢١٦). مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية(٥/ ٣٥٣). وفي طبعة أخرى(٣/ ١٧٥-١٧٦).

(٤) الجمع بين الصحيحين للحميدي (١/ ٣٥٣).

(٥) مصابيح السنة للبغوي (٤/ ١٦-١٧)

(٦) جامع الأصول لابن الأثير (٤/ ١٥)

المصابيح[1] هذا الحديث بهذا اللفظ مجرد ذكر ، ولم «يرووه» رواية.

لقد وقع هؤلاء على الرواية في صحيح البخاري في كتاب التوحيد وتناقلوها في كتبهم، ولم يرووها بأسانيدهم، والذي يقوى الرواية تعدد الطرق والأسانيد ، في كتب «مصادر الرواية»، لا توارد بعض المؤلفين على ذكر أحد الألفاظ في كتب «المراجع».

إن الواقف على طرق الحديث التي تقدم بيانها ليعلم يقيناً أن أكثر الرواة من المحدثين إنما رووه بغير هذا اللفظ، وهم خمسة عن الأعمش وسبعة عن المسعودي، أما هذا اللفظ الذي تقول الدعوى إنه رواه أكثر أهل الحديث فقد انفرد به اثنان عن الأعمش ، دون أن يرويه ولا راو واحد عن المسعودي الذي هو قرين الأعمش ، فتأمل!!. وبهذا يعلم أن هذه الدعوى هي مجرد وهم لا أساس له في الواقع.

---

(١) مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي (١٥٨٨/٣)

أهم نتائج البحث

في آخر هذا البحث الخص أهم ما وصلت إليه من نتائج

١ - حديث عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال «كان الله ولم يكن شيء غيره» حديث صحيح، رواه البخاري وغيره.

٢ - هذا الحديث مروي في صحيح البخاري من طريقين بلفظين، هما «كان الله ولم يكن شيء غيره» و «كان الله ولم يكن شيء قبله» وكلاهما صحيحان في المعنى عند الجمهور.

٣ - من نسب رواية «كان الله ولا شيء معه» لصحيح البخاري فقد وهم.

٤ - إذا اختلفت روايات الحديث فإن المحدثين يرجحون بكثرة الطرق وقوة الضبط ، ولا مدخل لتوارد كتب المراجع على ذكر إحدى الروايات في عملية الترجيح.

٥ - الراجح في هذا الحديث أنه بلفظ «كان الله ولم يكن شيء غيره».

٦ - من رجح رواية هذا الحديث بلفظ«كان الله ولم يكن شيء قبله» فقد وهم ، وهذا اللفظ هو من باب الرواية بالمعنى.

٧ - الآيات القرآنية الكريمة وأقوال العلماء مؤكدة للفظ الرواية التي ثبت رجحانها من خلال الدراسة الحديثية.

٨ - رد دلالة الحديث الصحيح الآحادي بحجة عدم التواتر أمر وارد عند ابن تيمية رحمه الله.

المصادر والمراجع

١ - الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان لابن بلبان: بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى(١٤١٢/ ١٩٩١).

٢ - أسد الغابة لابن الأثير دار إحياء التراث العربي، بيروت، طبعة مصورة.

٣ - الأسماء والصفات للبيهقي: دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى(١٤٠٥/ ١٩٨٤).

٤ - الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر: دار الكتب العلمية، بيروت.

٥ - الاعتقاد للبيهقي: بتعليق كمال يوسف الحوت ، عالم الكتب ، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٥/ ١٩٨٥).

٦ - بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لابن تيمية: بتعليق محمد بن عبدالرحمن بن عاصم ، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ،(١٣٩١).

٧ - تفسير النسائي: بتحقيق صبري بن عبدالخالق الشافعي وغيره، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ، الطبعة الأولى، (١٤١٠/ ١٩٩٠).

٨ - تاريخ الطبري: بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الخامسة.

٩ - تبيين كذب المفتري لابن عساكر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة ، (١٤٠٤/ ١٩٨٤).

١٠ - تفسير الطبري: دار الفكر ، بيروت (١٤٠٨/ ١٩٨٨).

١١ - تقريب التهذيب لابن حجر: بتحقيق الشيخ محمد عوامة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦/ ١٩٨٦).

١٢ - التمهيد لابن عبد البر: بتحقيق جماعة من العلماء ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، المملكة المغربية، (١٣٨٧/ ١٩٦٧).

١٣ - تهذيب الكمال للمزي: بتحقيق د. بشار عواد معروف ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، (١٤٠٣/ ١٩٨٣).

١٤ - تهذيب التهذيب لابن حجر : مجلس دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن ، الطبعة الأولى، (١٣٢٥).

١٥- التوحيد لابن خزيمة: بتعليق محمد خليل هراس ، دار الكتب العلمية،

بيروت (١٤٠٣/١٩٨٣).
١٦ - التوحيد لابن منده: بتحقيق د. علي بن محمد الفقيهي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الطبعة الثانية.
١٧ - جامع الأصول لابن الأثير: بتحقيق عبدالقادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، دمشق (١٣٩٠/١٩٧٠).
١٨ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن: انظر: تفسير الطبري.
١٩ - الجمع بين الصحيحين للحميدي: بتحقيق د. علي حسين البواب، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى(١٤١٩/١٩٩٨).
٢٠ - الحجة لأبي القاسم الأصبهاني: بتحقيق محمد بن ربيع المدخلي، دار الراية ، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١١/ ١٩٩٠)
٢١ - الرد على بشر المريسي للدارمي: بتعليق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية ، بيروت.
٢٢ - الرد على الجهمية للدارمي: طبعة ليدن، (١٩٦٠).
٢٣ - سنن البيهقي: دار المعرفة، بيروت، مصورة عن الطبعة الهندية الأولى (١٣٥٦)
٢٤ - سنن الترمذي: بتحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٥ - السنن الكبرى للنسائي: بتحقيق د. عبدالقادر الغفار سليمان البنداري وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى(١٤١١/ ١٩٩١).
٢٦ - سؤالات السلمي للدارقطني: بتحقيق مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث ، طنطا، الطبعة الأولى (١٤١٣/ ١٩٩٢).
٢٧ - شرح السنة للبغوي: بتحقيق شعيب الأرناؤوط وغيره، المكتب الإسلامي، بيروت (١٤٠٣/ ١٩٨٣).
٢٨ - شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز: بتحقيق د. عبدالله التركي وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى(١٤٠٨/ ١٩٨٧).
٢٩ - شرح مشكل الآثار للطحاوي: بتحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الأولى(١٤١٥/ ١٩٩٤).
٣٠ - الشريعة للآجري: بتحقيق محمد حامد الفقهي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٣/ ١٩٨٣).
٣١ - شعب الإيمان للبيهقي: بتحقيق أبي هاجر محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى(١٤١٠/ ١٩٩٠).
٣٢ - صحيح البخاري : انظر : فتح الباري.

٣٣ - العرش لمحمد بن عثمان ابن أبي شيبة: بتحقيق محمد بن حمد الحمود، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى (١٤٠٦/١٩٨٦).
٣٤ - العظمة للحافظ أبي الشيخ: بتحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٨).
٣٥ - العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد: بتحقيق وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨/١٩٨٨).
٣٦ - فتح الباري لابن حجر: بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، المطبعة السلفية، القاهرة، (١٣٨٠). وطبعة دار الريان للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤٠٧/١٩٨٦).
٣٧ - القدر للفريابي: بتحقيق عبدالله بن حمد المنصور، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤١٨/١٩٩٧).
٣٨ - الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات لابن الكيال: بتحقيق عبدالقيوم عبد رب النبي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، (١٤٠١/١٩٨١).
٣٩ - مجموع فتاوى ابن تيمية: جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
٤٠ - مراتب الإجماع لابن حزم: دار الكتب العلمية، بيروت. وكذلك: نشرة دار الافاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٩٨٧).
٤١ - المستدرك للحاكم: دار المعرفة، بيروت، مصورة عن الطبعة الهندية.
٤٢ - المسند للإمام أحمد: دار الفكر، بيروت: طبعة مصورة.
٤٣ - مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي: بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٥/ ١٩٨٥).
٤٤ - مصابيح السنة للبغوي: بتحقيق د. يوسف المرعشلي وغيره، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٧/ ١٩٨٧).
٤٥ - المعرفة والتاريخ للبسوي: بتحقيق د.أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، (١٤٠١/ ١٩٨١).
٤٦ - المعجم الكبير للطبراني: بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة التوعية الإسلامية، القاهرة، الطبعة الثانية، (١٩٨٣).
٤٧ - نقد مراتب الإجماع لابن تيمية: انظر: مراتب الإجماع.
٤٨ - النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر: بتحقيق د.ربيع بن هادي عمير، دار الراية، الرياض، الطبعة الثانية، (١٤٠٨/١٩٨٨).